مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (18) العدد (11) 1996
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research – Arts and Humanities Series Vol. (18) No (11) 1996

الإعراب والمعنى

الدكتور مزيد إسماعيل نعيم*

☐ الملخّص ☐

النحو نظام لغوي يبين مواقع الكلمات في الجملة العربية غير أن النحاة لم يقفوا عند الوصف الشكلي لتراكيب اللغة، ولهذا عقد وأواصر القربى بين الشكلي والمعنى، فنظروا في التركيب الظاهر ولاحظوا أن خلف هذا التركيب الظاهر يكمن تركيب آخر يحدد المعنى الوظيفي للكلمات في الجملة، فالتركيب هو الذي يحدد العلاقات بين الكلمات، وليس معنى هذا أنهم أغفلوا العلاقات العربية الإعرابية بل كانوا يراعونها لما لها من أثر في التركيب الظاهر. والحكم الإعرابي للكلمة يعتمد على إدراك العلاقة بين الكلمات، وهذه العلاقة تتحكم في بيان الحالة الإعرابية للكلمات في الأساليب العربية.

وقد اقتضت طبيعة البحث الكلام على مفهوم المعنى في الدراسات اللغوية المعاصرة، والشكل والمعنى، تقدير الإعراب وتفسير المعنى، والتأويل والمعنى.

* مدرس في قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة دمشق – دمشق – سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (18) العدد (11) 1996
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research – Arts and Humanities Series Vol. (18) No (11) 1996

Syntax and Meaning

Dr. Maziad Issmil NAAIM*

❐ ABSTRACT ❐

Syntax is a language system which clarify the places of the words in the Arabic sentence. The grammarians do not stop for the formal descriptions of the language constructions. So, they relate between the form of the meaning. They study the outside construction and notice that there is a hidden construction which give the functional meaning of the words in the sentence. Construction determin the relation between words, but this does not mean that they forget the conjungtion signals which have a big effect on the outside construction. To give a conjungtion judgement for a word depends on relasing the relation between words which controls the conjungtion state of the words in the Arab styles.

* Lecturer at the Department of Arabic, Faculty of Arts and Humanities, Damascus University, Damascus, Syria.

قصدي في هذا البحث أن أتحدث عن وظيفة الكلمة في الجملة العربية، وبيان العلامات التي تدل على وظيفتها في التركيب، وإدراك علاقة ما يتركّب منه الكلام كي تصل إلى المعنى، محاولاً في بحثي هذا أن أبيّن مدى الارتباط الوثيق بين النحو والمعنى، لأن الحكم الإعرابي للكلمة في التركيب يعتمد على علاقة الكلمات، وهذه العلاقة هي التي تثبت الحالات الإعرابية قد تتغيّر، فأحياناً تقدم كلمة على أخرى أو تأخرها، غير أن العلاقات المعنوية تبقى بين هذه الكلمات.

قد أدرك النحات العرب أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين التركيب والمعنى، وكلُّ تغيير أو تبديل في التركيب يرجع إلى المعنى الذي يتطلب هذا التغيير. فهذا أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب (ت291هـ) يبيّن علاقة اللفظ والمعنى بالأعراب يقول: (لا يفسد الإعراب المعنى، فإذا كان الإعراب يفيد المعنى فليس من كلام العرب، وإنما صح القول لأنه عمل العربية والنحو على كلام العرب فقال: كلّ مسألة وافق إعرابها معناها ومعناها إعرابها فهو صحيح)[1].

والنحو عند سيبويه لم يقتصر على النظر في أواخر الكلمات وما فيها حركات وسكنات، بل كان يشمل أيضاً تأليف الجملة العربية ونظامها، وإبراز ما فيها من حسن أو قبح، يقول: (هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذبٌ، فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمس، وسألتك غداً، وأمّا المحال[2] فأن تنقض أو كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً، وسآتيك أمس. وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا، وأمّا المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس)[3].

هذا في النص إشارة إلى عناية سيبويه بنظام الكلام، وائتلاف بعضه من بعض، وأن استعمال الكلمة في غير مكانها الصحيح في السياق يؤدي إلى الفساد والقبح.

ويمضي سيبويه في بيان ما يطرأ على الكلام من حسن أو قبحن وذلك عند حديثه عن أهمية حروف العطف في تركيب الكلام، فقد رأى أن هناك فرقاً بين العطف بالفاء والعطف بالواو. يقول: (وإذا أوردت بالكلام أن تُجريه على الاسم كما تُجري النعت أم يجزأن تدخل الفاء، لأنّك لو قلت: مررتُ بزيدٍ أخيك وصاحبك، كان حسناً، واو قلت: مررت بزيدٍ أخيك فصاحبك، والصاحبُ يزيد لم يجز. وكذال لوقلت: زيدٌ أخوك فصاحبُك ذاهبٌ. لم يجز. ولوقلتها بالولو حَسُنَت كما أنشد كثيرٌ من العرب، والبيت لأُميّة بن أبي عائذ:

ويأوي إلى نِسْوةٍ عُطَّلٍ وشُعْثٍ مراضيعَ مثلِ السَّعالي

ولو قلت "فشعت" قَبُح)[4].

فعطف شعث على عُطَّل بالواو لأنهما صفتان ثابتتان معاص في المواصف، والواو تفيد الاجتماع ولو عطف بالفاء لم يجز لأنَّ معناها التفرقة، فحسنُ الكلام أو قبحه يتوقف على استعمال الواو أو الفاء في مكانها الصحيح، وإذا لم نحسن هذا الاستعمال فإنَّه ذلك يؤدي إلى فساد المعنى.

ومن البَيّن في شدّة اهتمام سيبويه بنظام الكلام الحديثة عن حذف الفعل، فالفعل لا يحذف إذا كان المخاطب خالي الذهن منه، أو إذا كان النظم يستدعيه ولا يستغني عنه وذلك إذا جاء الفعل بعد الحرف يقتضي ذكره، والنظام لا يساعد على حذفه كمجيء الفعل بعد (إنْ) و (قد).

قال سيبويه: (أمّا الفعل الذي لا يحسن إخباره فإنه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر ضرب ولم يخطر بباله فتقول زيداً، فلا بدّ له من أن يقول: أضرب زيداً، وتقول له: قد ضربيُ زيداً أو يكون موضوعاً يقبح أن يعرى من الفعل نحو (إنْ) و (قد) وما أشبه ذلك)(5).

وذهب سيبويه أيضاً إلى عدم استساغة استعمال القلب في الكلام يقول: (وأمّا قوله أُدخِلَ فُوْهُ الحجرَ، فهذا جرى على سعة الكلام، والجيّد أُدخِلَ فاه الحجرُ، كما قال: أَدخلت في رأسي القَلَنْسُوةَ، والجيّدُ أدخلتُ في القَلَنْسُوة رأسي ... قال الشاعر:

تـــرى الثـــور مُـــدْخِلِ الظِّـــلِّ رأسَـــهُ وســـائرُه بـــادٍ إلـــى الشـــمسِ أجْمَـــعُ)

والوجه الصحيح في هذا أن يقول: مدخل رأسه الظّل، لأن الرأس هو الداخل في الظّل. فصحة الكلام أو فساده يعتمد على حسن الكلام وتأليفه.

ويمضي سيبويه في حديثه عن ضمير الفصل ويبيّن المواضع التي يحسن استعماله فيها، والموضوع التي يقبح فيها استعماله، فيقول: (وأعلم أنّ (هو) لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو مـا أشبه المعرفة... كما أنها لا تكون في الفصل إلاّ وقبلها وعرفة أو ما ضارعها. لو قلت: كان زيد هو منطلقـاً كان قبيحا، حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة وما ضارعها من النكرة)[7].

فسيبويه ينظر إلى حسن النظم أو قبحه في استعمال ضمير الفصل، لأن حسن النظم أو فساده يقـوم على توخي معاني النحو.

وهكذا نرى أن سيبويه كان شديد الاهتمام ببيان وظيفة الكلمة، ارتباطها بغيرها مـن الكلمـات فـي الجملة (لا يهتم سيبويه بشكل الكلمة في التركيب اللغوي قدر اهتمامه بمعناها ووظيفتها وصلتها بغيرها مـن مفردات الجملة)[8].

وقد تناولت أو عبيدة (ت 210هـ) أيضاً في كتابه مجاز القرآن دلالة التركيب، ودقة نظـم الكـلام وترابط أجزائه، وطرق العرب في التعبير والبيان، ففي قوله تعالى (لم يكد يراها) يقول: (لباب كاد مواضيع: موضوع للمقاربة، وموضوع للتقدم والتأخير، وموضوع لا يدنوا لذلك وهو لم يدن لأن يراها فخرج مخرج لم يراها ولم يكد، وقال في موضوع المقاربة: ما كدت أعرب إلا بعد إنكار، وقال في الدنو: كـاد العـروس أن يكون أميرا)[9].

لبعض الأفعال دلالة متنوعة في التركيب، فهو يرى أن موضوع كاد في هذه الآية موضوع التقدم او التأخير أي لم يرى ولم يكد، وهذا يفيد في الرؤية أي: لم يقرب أن يراها فضلاً عن أن يراها.

ومضى أبو عبيدة يتحدث عن التقديم والتأخير في الكلام، ففي قوله تعـالى (خُلِـقَ الإنسـان مـن عجل)[10] قال: خلق العجل ن الإنسان، وهو العجلة، والعرب تفعل هذا إذا كان الشيء من سبب الشيء)[11].

أي أن الإنسان هو السبب في العجلة، والعجلة مسببة عن الإنسان فقدم السبب على المسبب.

ويمضي أبو عبيدة ينظر في تركيب الكلام ودلالته فيقول: (والعرب تريد الشيء فتحوله إلى شـيء من سببه، يقولون: اعرض الحوض على الناقة، وإنّما تعرض الناقة على الحـوض.... ويقولـون: أدخلـت القَلَنْسُوةَ في رأسي، وإنما أدخلت رأسك في القَلَنْسُوة. وفي القرآن: "ما إنَّ مفاتِحَهُ لتنوءُ بالعُصْبَةِ"[12] أي ما إنَّ العُصْبَة اتنوء بالمفاتيح أي تثقلها)[13].

وفي حديثه عن الاستئناف في التركيب في قوله تعالى: "ولا يَحْسَبَنَّ الذين كَفَرُوا أنَّما نُمْلي لهم خَيْـرٌ لأنفسهم"[14] يقول: (ثم استأنف الكلام فقال: إنما نُمْلي لهم ليَزْدادوا إثماً)[15] فكسرت ألف إنما للابتداء، فإنمـا أبقيناها إلى وقت آجالهم ليزدادوا إثما.

فجملة: إنّما نملي لهم ليزدادوا إثماً تعليل للجملة قبلها كأنه قيل: ما بلهم لا يحسبون الإملاء خيراً لهم؟ فقيـل: إنما نملي لهم ليزدادوا إثماً)[16].

وفي قوله تعالى: فأمّا الذين اسودّت وجوههم أكفرتم بعد أيمانكم"[17]، يقول: العرب تختصر لعلم المخاطب بما أريد به، فكأنه من مخرج قولك: فأمّا الذين كفروا فيقولهم: أكفرتم بعد إيمانكم، فحذف هذا واختصر)[18].

فأبو عبيدة نظر إلى النص القرآني نظرة علمية دقيقة من خلال أسلوبه ولغته، ورأى أن مجاز التركيب صورة من صور التركيب العربي، وأن طرق العرب في التعبير عن المعنى (مجازا) أي طريقها، وانتهى إلى أنه (في القرآن الكريم ما في الكلام العربي من الغريب والمعاني، ومن المحتمل مجاز ما اختُصر، ومجاز ما حذف، ومجاز ما كفّ عن خبره،ومجاز ما جاء لفظه لفظ الواحد ووقع على الجميع، ووقع معناه على الاثنين)[19].

وقد اهتم عبد القادر الجرجاني (ت471هـ) بالعلاقات النحوية بين ألفاظ العبارة، وبوضع الكلمات وترتيبها في الحملة، وجعل النحو ركناً في نظم الكلام، وبيّن أثر النحو في الارتباط المعنوي بين الكلمات، وأشار إلى النظم عندما يأتي حسناً أو قبيحاً.

فهو ينظر إلى الكلام على أنه وحدةٌ متماسكة يسند بعضها بعضاً، يقول: (وأعلم أنّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أنْ لا نظم في الكلام ولا ترتيب حتى يُعلَّق بعضها زيُبْنَى بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك)[20].وصحة النظم تتوقف على توخي معاني النحو ومراعاة وضع الألفاظ وموضعها الصحيح من الترتيب، وإذا ما فقد الترتيب والتوخي يصبح النظم فاسداً، (واعلم أنْ ليس النظم الا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو. وتعمل على قوانينه وأصوله. وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل شيء منها)[21].

ويمضي عبد القادر مبيناً أن النظم في صحته وفساده يرجع إلى أحكام النحو يقول: (هذا هو السبيل فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه ان كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم، الاّ وهو من معاني النحو وقد أُصيب به موضعه ووُضِع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأُزيل عن وضعه، واستُعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وُصِفَ بصحة نظمي أو فساده، أو وُصِفَ بمزية وفضل فيه، الاّ وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وبلك المزية و ذلك الفضل إلى معنى النحو وأحكامه، ووجدته في أصل من أصوله، ويتّصل بباب من أبوابه)[22].

غير أن معني النحو لا تظهر في إعراب الكلمات، كان نقول هذا مبتدأ وهذا خبر، أو أن هذا الفعل وذاك الفاعل وغير ذلك.

إنما تتضح في معرفة العلاقة المنظمة بين أطراف الكلام.

وقد أرجع عبد القاهر روعة الشعر وجماله إلى توخي معاني الكلام، أي مراعات العلاقة النحوية بين الكلمات. ففي قول بشار بن برد:

كأنّ مثارَ النّقْعِ فوقَ رؤوسنا وأسيافَنا ليلٌ تهاوى كوكبُه

يقول: (وانظر هل يتصور أن يكون بشار قد أخطر معاني هذه الكلم بباله أفراداً عارية من معني النحو التي تراها فيها، وأن يكون قد وقع (كأنّ) في نفسه من غير أن يكون قصد إيقاع التشبيه منه على شيء، وأن يكون فكّر في (مثار النقع) من غير أن يكون أراد أن يضيف (فوق) إلى الرؤوس، وفي الأسياف من أن يكون أراد عطفها بالواو على (مثار) وفي الواو من دون أن يكون أراد العطف بهان أو يكون كذلك فكّر في (الليل) من دون أن يكون أراد أن يجعله خبراً لكأنّ. وفي تهاوى كوكبه) من دون أن يجعل تهاوى فعلاً للكوكب ثم يجعل الجملة لليّل ليتمّ الذي أراده من التشبيه)[23].

ثم يقول (فبيت بشار إذا تأملتَه وجدتَه كالحَلَقة المفرغة التي لا تقبل التقسيم، ورأيته قد صنع في الكلم التي فيه ما يصنع الصانع حين يأخذ كسَراً من الذهب فيذيبها ثم يصبها في قالب ويخرجُها لك سواراً أو خلخالاً)[24].

ولكن كيف اتّحدت هذه المعاني في بيت بشار؟ يقول عبد القاهر (وإذا نظرنا نجدها اتّحدت إلاّ بأن جعل مُثار النقع اسم كأنّ، وجعل الظرف الذي هو "فوق رؤوسنا"مفعولاً لمُثار ومعلقاً به، وأشرك الأسياف في كأنّ بعطفه لها على مُثار، ثم بأن قال: ليل تهاوى كوكبه، فأتى بالليل نكرة، وجعل جملة (تهاوى كوكبه) له صفة، ثم جعل (ليل تهاوى كوكبه" خبر لكأن)[25].

وقد أرجع عبد القاهر جمال شعر بن المعتز إلى ملاءمة معنى اللفظة لمعنى اللفظة التي تليها، ومؤازرة بعضها لبعض. ففي قول ابن المعتز:

وإني على إشفاق عيني من العدا لتجمَحُ مني نظرةٌ ثم أُطرِقُ

يقول عبد القاهر: (فترى أن هذه الطلاوة وهذا الظرف إنما هو لأن جعل النظر يجمع وليس هو كذلك بل لأن قال في أول البيت "وإني" حتى دخل اللم في قوله "التجمح" ثم قوله "منّي" ثم لأنه قال "نظرة" ولم يقل النَّظر مثلاً ثمّ لمكان ثمّ في قوله: ثم أُطرِق، وللطيفة أخرى نصرت هذه الطائف وهي اعتراضُه بين اسم إنّ وخبرها بقوله " على إشفاق عيني من العدا)[26].

ثم يتابع بقوله: (وإن أردت أعجب من ذلك فيما ذكرت لك فانظر إلى قوله:

سالتْ عليه شعابُ الحيّ حين دَعَا أنصارَهُ بوجوده كالدَّنانير

فإن ترى هذه الاستعارة على لطفها وغرابتها إنّما تمّ لها الحسن وانتهى إلى حيث انتهى بما تُوخِّي في وضع الكلام من التقديم والتأخير، وتجدها قد مَلُحت ولَطُفت بمعاونة ذلك ومآزرته لها. وإن شككت فاعمد إلى الجّارين والظرف فأزل كُلاً منها عن مكانه الذي وضعه الشاعر فيه فقل: سالت شعاب الحيّ بوجوده كالدَّنانير عليه حين دعا أنصاره. ثم انظر كيف يكون الحال وكيف يذهب الحسن والحلاوة، وكيف تعدم أريحتك التي كانت، وكيف تذهب النشوة التي كنت تجدها)[27].

فاللفظة تظهر أهميتها في موقعها من النظم، وحسن ملاءة معناها لمعنى الألفاظ التي تجاورها، ويتجلى ذلك في نظم الكلام.

ويرى عبد القاهر أنه قد يأتي الفساد في التركيب عن الخطأ في تقدير المعنى الذي نشأ عن تغيير إعراب الكلمات، ولهذا لا بد من مراعاة أحكام النحو ومعانيه، يقول: (فإنّ هناك استدلالاً لطيفاً تكثر بسببه الفائدة، وهو أن يتصور أن يعمد عامد إلى نظم كلام فيزيله عن الصورة التي أرادها الناظم له ويفسدها عليه من غير ان يحوّل منه لفظاً عن موضعه أو يبدله بغيره أو يغيّر شيئاً من ظاهر أمره على الحال. مثال على ذلك أنك إن قدرت في بيت أبي تمام:

لعاب الأفاعي القاتلات لعابُهُ وأريُ الجَنى اشتارتْهُ أيدٍ عَواسِلُ

أن "لعاب الأفاعي" مبتدأ و"لعابُه" خبر كما يوهمه الظاهر، أفسدتِ عليه كلامه وأبطلت الصورة التي أرادها فيه، وذلك أن الغرض أن يشبه مداده، أفسدتِ عليه كلامه وأبطلت الصورة التي أرادها فيه، وذلك أن الغرض أن يشبه مداده برأي الجنى... وهذا المعنى إنما يكون إذا كان لعابُه مبتدأ ولعابُ الأفاعي خبراً فأمّا تقديرك أن يكون لعاب الأفاعي مبتدأ ولعابه خبراً فيبطل ذلك ويمنع منه البتة ويخرج بالكلام إلى ما لا يجوز أن يكون مراداً فيمثل غرض أبي تمام[28].

إنّ أبا تمام يريد ان يشبه لعابه بلعاب الأفاعي مرة في السوء، ويشبه بالعسل مرة أخرى، ولتحقيق هذا المعنى الذي يريده أو تمام، فإنه يجب أن يكون (لعاب الأفاعي) خبراً، ولعابه مبتدأ، ولو أنه قدّر الأفاعي مبتدأ ولعابه خبراً لفسد المعنى، لأنه يكون قد شبه لعاب الأفاعي والعسل بلعابه وهذا يبطل غرض أبي تمام. فالخطأ في تقدير المعنى يؤدي إلى فساد معنى التركيب.

وهكذا نرى أن عبد القادر لم يقصد بمعاني النحو الأعراب، لأنّ الإعراب لا فضل له في الفضل والمزية، إنما الفضل والمزية للوصف الموجب للإعراب[29].

وقد شققت الدراسات اللغوية المعاصرة المعنى إلى ثلاثة معان:

أخدها: المعنى الوظيفي وهو وظيفة الجُزيء التحليلي في النظام أو في السياق على حد سواء.

الثاني: المعنى المعجمي للكلمة.

الثالث: المعنى الاجتماعي، أو معنى المقام[30].

المعنى الحقيقي:

ذكر ابن هشام أنه (أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً)[31] وهو يعني بهذا أن معرفة المعنى العجمي والمعنى الاجتماعي تمكننا من تحديد المعنى الوظيفي، ويروى أنّ أحد النحاة سئل عن إعراب "كلالة" من قوله تعالى:

"وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة"[32]، فقال أخبروني ما الكلالة؟ فقالوا له الوراثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا ولا ابن فما سفل، فقال: (هي تمييز)[33].

وقد ذكر ابن هشام أنه اجتمع مع أبي حيان، وسأله أو حيان: (علام عطف "بحقلّد" من قول زهير:

تقـــيٌّ نقـــيٌّ لـــم يكثـــر غنيمـــةً بنهكـــــةِ ذي قربـــــى ولا بحقلّـــــد

فقلت: حتى أعرف ما الحقلّد؟ فنظرناه فإذا هو سيئ الخلق، فقلت: هو معطوف على شيء متوهم، إذ المعنى ليس بمكثر غنيمة، فاستعظم ذلك[34]. فقد ذهب ابن هشام إلى أن معطوف على شيء متوهم، وهو توهم "ليس" وجبر خبرها بالباء، فتحديد المعنى الوظيفي للكلمة يتوقف على معرفة المعنى المعجمي والمعنى الاجتماعي.

المعنى الاجتماعي:

أشار إليه ابن هشام بقوله: "وهاأنا مُرودّ بعون الله أمثلة متى بني فيها على ظاهرة اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهم بهذا السبب، وسترى هذا معيناً. فأحدها: قوله تعالى: "أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا وأن نفعل في أموالنا ما نشاء"[35] فإنه يتبادر إلى الذهن عطف "أن نترك" وذلك باطل، لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموله ما يشاؤون، وانمّا هو عطف على ما، فهو معمول للترك، والمعنى أن نترك ما نفعل، نعم من قرأ "تفعل" و"تشاء" بالتاء لا بالنون – فالعطف على "أن نترك" وموجب الوهم المذكور أن المعرب يرى أن والفعل مرتين، وبينهما حرف عطف"[36].

هذا يدل على اهتمام النحاة بالمعنى الاجتماعي الذي يتوقف عليه بيان وظيفة الكلمات في التركيب وأن إهماله يؤدي إلى فساط التركيب. ومما أورد ابن هشام أيضاً قوله تعالى "ولا تسأموا أن تَكْتُبُوه صغيراً أو كبيراً إلى أجَلِه"[37] فإنّ المتبادر تعلق "إلى" بتكتبوه، وهو فاسد، لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدَّين، وإنما هو حال أي مستقرا في الذمة إلى أجله"[38]. ويمكننا أن نرجع اختلاف النحاة في تحديد معاني الكلمات

إلى المقام الاجتماعي، من ذلك ما ذكره ابن هشام "قول ابن السيد في قوله تعالى "من استطاع إليه سبيلاً"[39]. إن (مَنْ) فاعل بالمصدر، ويرده أن المعنى حينئذٍ ولله على الناس أن يحجّ المستطيع، فيلزم تأثيم جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج، وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة"[40]. وقد ضعف أبو حيان النحوي الأندلسي قول الذين ذهبوا إلى أن (مَنْ) في موضع رفع على أنه فاعل بالمصدر فقال "وهذا القول ضعيف من جهة اللفظ والمعنى... وأما من حيث المعنى فإنه لا يصح لأنه يكون المعنى أن الله أوجب على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع، ومتعلق الوجوب إنما هو المستطيع لا الناس على العموم"[41]. وهكذا نرى أن بعض النحاة قد رفضوا أن تكون (من) فاعلاً بالمصدر الذي هو الحج، لأنه يتناقض مع المقام التشريعي الذي يجب ان يراعى في التحليل النحوي.

الشكل والمعنى:

عندما حاول النحاة معرفة العلاقات النحوية بين عناصر التركيب لم ينظروا في الشكل فقط بل نظروا إلى المعنى، قال ابن يعيش "أعلم أن قولهم أقائم الزيدان، إنما أفاد نظراً إلى المعنى، إذ المعنى: أيقوم الزيدان، فتم الكلام لأنه فعل وفاعل، وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى"[42]. فهو لهم ينظر إلى شكل التركيب بل نظر إلى العلاقة بين الكلام، وعلى هذا فقد أدخل الجملة في تراكيب الجملة الفعلية اعتماد على المعنى. غير أن الرضي ذهب إلى أن "النحاة تكلفوا إدخال هذا في حد المبتدأ، فقالوا إنّ خبره محذوف لسد فاعله سده، وليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً من خبر حتى يحذف، ويسد غيره مسدّه، ولو تكلف له تقدير خبر لم يتأت، إذ هو في المعنى كالفعل والفاعل لا خبر له، فمن ثم تمّ بفاعله كلاماً، ولهذا أيضاً لا يصغر ولا يوصف ولا يثنى ولا يجمع"(43). ونضرب مثالاً آخر على مراعاة المقام الاجتماعي، قال ابن هشام "وقال بعض العلماء في بيت الكتاب"[44]:

لَئِنْ تراهـا ـ ولـو تأمّلتَ ـ إلاّ ... ولهـا فـي مَفـارِقِ الـرأسِ طَيْبـا

إن "ترى" المقدرة الناصبة لطيبا قلبية لا بصرية، لئلا يقتضي كون الموصوفة مكشوفة الرأس، وإنما تمدح النساء، بالخفر والتصوُّن، لا بالتبذل، مع أن أرى المذكورة بصرية"[45]. أي أن "طيبا" مفعول به لفعل محذوف تقديره "ترى" ولها جار ومجرور متعلقان بالفعل المحذوف "ترى". وهذا البيت لعبد الله بن قيس الرقيات ويريد أن يقول فيه:

إنكّ لا تبصر محبوبتي ولو نظرت إليها ملياً إلاّ وتبصر طيبا في مفارق شعر رأسها. ولهذا قال ابن هشام "وأما قول المعرب فمردود، وأحوال الناس في اللباس والاحتشام مختلفة، فحال أهل المَدَر، وأهل الوَبر مختلف"[46]. معنى ذلك أن المقام الاجتماعي يفرض معنى معيناً يوجب أن تكون "ترى" بصرية لا قلبية. فاختلاف النحاة في تحديد المعنى الوظيفي للكلمة له علاقة وثيقة بالمقام الاجتماعي.

مراعاة الربط بين صحة المعنى وصحة الشكل:

أرشد ابن هشام المعرب إلى أن يراعي المعنى الصحيح مع النظر في صحته في الصناعة، وذكر من ذلك قول بعضهم في قوله تعالى" وثموداً فما أبقى "إن ثموداً مفعول به مقدم وهذا ممتنع لأن لـ(ما) النافية الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإنما هو معطوف على (عادا) أو هو بتقدير: وأهلك ثمودا"[47]. وأضرب مثالاً آخر لتحري النحاة صحة المعنى واستقامة الشكل "ومن أمثلة ذلك قول المتنبي:

وفاؤكما كالرَّبع أشجاهُ طاسمهْ بأن تُسعدا والدَّمعُ أشفاهُ ساجمهْ

وقد قال أبو الفتح المتنبي عنه، فأعرب "وفاؤكما الربع" مبتدأ وخبره، وعلق الباء بوفاؤكما فقال له: كيف تخبر عن اسم لم يتم؟ فانشده قول الشاعر:

لسنا كمن جعلت إياد دارَها تكريتَ تمنعُ حَبَّها أن يُحْصَدا

أي أن (إياد) بدل من (مَنْ) قبل أن يجيء معمول جعلت وهو دارها، والصواب تعليق دارها وبأن تسعد بمحذوف، ووفيتما، ومعنى البيت وفاؤكما يا صاحبي بما وعدتماني به من الإسعاد بالبكاء عند ربع الأحبة إنما يسليني إذا كان بدمع ساجم، أي هامل، كما أن الربع إنما يكون أبعث على الحزن إذا كان دارساً"[48].

تقدير الإعراب وتفسير المعنى:

أدرك النحاة العرب أن ثمة علاقة بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، فقد تحدث ابن جنى عن الفرق بينهما، وبيّن أن تقدير الإعراب له صلة بالتركيب الظاهر، وأن تفسير المعنى يعتمد على تركيب مقدر، يقول (هذا الموضع كثيراً ما يستهوى من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة، وذلك كقولهم في تفسير قولنا (أهلَكَ والليلَ) معناه الحق أهلك قبلّ الليل فيجره، وإنما تقديره "الحق أهلك وسابق الليل"[49]. فقد استبعد ابن جني تقدير الحق أهلك قبل الليل لأنه يتنافى مع نصب الليل، وأخذ بالتقدير الثاني الحق أهلك وسابق الليل لوضوح الصلة التركيبية بين الجملتين. ثم ذكر ابن جني مثالاً آخر فقال "ومن ذلك قولهم في قول العرب: كلُّ رَجُلٍ وصنعتَهُ؛ وأنت وشأنك: معناه أنت مع شأنك، وكل رجل مع صنعته، فهذا يوهم من أَمَمٍ أن الثاني خبر عن الأول، كما أنه إذا قال أنت مع شأنك فان قوله (مع شأنك) خبر عن أنت. وليس الأمر كذلك، بل لعمري أن المعنى عليه، غير أن تقدير الأعراب على غيره. وإنما شأنك معطوف على أنت، والخبر محذوف للحمل على المعنى، فكأنه قال: كلُّ رَجُلٍ وصنعتُه مقرونان، وأنت وشأنك مصطحبان"[50]. فابن جني يبين أن ثمة افتراضاً للتركيب له علاقة بالمعنى، فهو لا يقر بأن تحل الواو محل (مع) لأن صنعته تصبح خبراً في الإعراب ويذهب إلى أن الخبر محذوف تقديره مقترنان في المثال الأول ومصطحبان في المثال الثاني.

وهذا التقدير الذي أقره ابن جني اعتمد فيه على بيان العلاقة بين التركيب والمعنى. وقد يؤدي تفسير المعنى إلى خطأ في الإعراب، ولهذا نصح ابن جني المعرب بقوله "الا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، فإذا مر بك من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه، فان أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمْتِ تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان الإعراب منها عليك وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه"[51]. فشدة احتفال النحاة بالمعنى دفعتهم إلى بيان الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، ولهذا بحثوا عن التراكيب المقدرة في بعض الأساليب العربية وكان لهذا الأمر علاقة باهتمامهم بظاهرة الحذف والتقدير والتأويل.

وظيفة الإعراب ودلالة الحركات الإعرابية:

ظهر في العالم العربي في العصر الحديث كتاب إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى عام 1937، وكان هدفه نقد النحو القديم، وبيان العلاقة بين وظيفة الإعراب ودلالة الحركات الإعرابية، ورأى فيه أن النحاة لم يوفقوا إلى فهم النحو العربي وبيان وظيفته لأنهم قصروا مباحثه على (الحرف الأخير... بل على خاصة من خواصه" وهي الإعراب والبناء)[52]. ورأى أيضاً أن النحاة قد اهتموا بالشكل الظاهري، وأنهم أغفلوا صلة

العلاقات الإعرابية بالمعنى، يقول (أما علامات الإعراب فقلّ أن ترى لها أثراً في تصوير المعنى، وقلّ أن يشعرنا النحاة بفرق بيّن أن تنصب أو ترفع... لو أن حركات الإعراب كانت دوال على شيء في الكلام وكان لها أثر في تصوير المعنى.. لما كان الإعراب موضع هذا الخلاف بين النحاة)[53]. ويرى أن السبيل الذي يسعفنا في الوصول إلى حل مثل هذه الإشكالات هو (أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على معان، وأن نبحث في ثنايا الكلام عمّا تشير إليه كل علامة منها)[54]. ويمضي في طرح أفكاره الجديدة مأكداً أن (عامات الإعراب دوال على معان... في تأليف الجملة وربط الكلام)[55].

ورأى أن الضمة علَم الإسناد ودليل على أن الكلمة مرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها والكسرة علَم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها بأداة أو بغير أداة، ولا يخرج كل مهما عن هذا إلا أن تكون في بناء أو اتباع. وللإعراب الضمة والكسرة فقط. وليستا أثراً لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة[56].

ولكن ما حكم الفتحة؟ وما رأيه فيها؟ إنه يرى أن الفتحة (لا تدل على معنى كالضمة والكسرة فليست بعلم إعراب، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يحبون أن يشكل بها آخر كل كلمة في الوصول ودرج الكلام، فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية)[57].

بعد هذا العرض للفكرة الأساسية في الكتاب وفي وظيفة الإعراب ودلالة الحركات الإعرابية فإني أرى أن الحديد في هذا الكتاب كان قليلاً، ويبدو ذلك واضحاً في حديثه عن نظرية العامل وصلة الإعراب بالمعنى، لأن القدماء قد أدركوا دلالة حركة الإعراب، وأن أصل الإعراب أن يكون بالحركات المختلفة للدلالة على المعاني المختلفة، ولهذا عرّف الإعراب بأنه اختلاف أواخر الكلمات لاختلاف المعاني المتاقبة عليها(58).

والنحاة القدماء لم يفرقوا أنفسهم في نظرية العامل، لكنهم لاحظوا أن الإعراب قد حدث بعد تركيب الكلام، وفي هذه الحالة لابدّ من مراعاة استقامة الدلالة في التركيب، قال سيبويه: (فان النحويين مما يتهاونون بالخَلف إذا عرفوا الإعراب، وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبد الله منطلقاً، وهو زيدٌ منطلقاً كان محالاً، لأنه إنما أراد أن يُخبرك بالانطلاق، ولم يَقُل هو، ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأنّ هو وأنا علامتان للمضمر، وإنّما يُضمر إذا علم أنّك قد عرفت من يعني. إلا أنّ رجلاً لو كان خلف حائط، أو في موضع تجهله فيه فقلت: من أنت، فقال: أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك،كان حسناً)[59].

هذا النص يدلنا على ان سيبويه لم يكن راضياً عن هذا التهاون، لنه لابدّ من مراعاة استقامة الدلالة في التركيب.

وقد جاء صاحب إحياء النحو برأي غريب وهو أن الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة وليست علامة إعراب، وأن الفتحة أخف الحركات، بل وأخف من السكون[60]. وهذا الرأي يحتاج إلى إعادة نظر، لأن العرب قد وقفوا بالسكون عن الكلمات التي تنتهي بالفتحة يضاف إلى هذا أننا نرى أن للفتحة عملاً كما أن للضمة والكسرة عملاً، ولم يذكرو الفتحة عبثاً، وقد أشار سيبويه إلى أن علامات الإعراب هي الضمة والفتحة والكسرة والسكون[61]. فصاحب إحياء النحو أطلق أحكاماً عامة على النحاة وقد تصدق على بعض النحاة، لكنها لا تصدق على كل النحاة، وصفوة القول أن (الإعراب وليد التركيب، وانعكاس لمكانٍ تحدث في الكلام مصاحبة لعملية التركيب، لأنّ هذه المعاني التي يتخذ الإعراب عنواناً لها هي معان تركيبية تتعاقب على الاسم الواحد، كالفاعلين، والمفعولية، والإضافة)[62].

النتائج:

1- الإعراب هو الدلالة المعنوية التي تأتي من الألفاظ المدروسة دراسة لغوية تكشف بها عن المعاني، ثم تأتي علامات الإعراب لتوضح هذه الدلالات المعنوية، وتمنع اللبس، فعلامات الإعراب تعبر عن نظام اللغة العربية في التعبير عن المعاني.

2- لم يقف النحاة عند الشكل بل عوّلوا على المعنى، وكان المعنى هو الأساس الذي اعتمدوا عليه في إعراب الجملة وتحليلها، وأدركوا أن خلف التركيب الظاهر تركيب آخر يحدد المعنى الوظيفي لعناصر الجملة، ولهذا فرقوا بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى.

3- إن للدلالة المعجمية أثراً كبيراً في إعراب الكلمة، وكان لمعنى المقام أهمية في تحليل التراكيب فهذا الاختلاف بين النحاة في تحديد المعاني الوظيفية للكلمات يرجع جزء منه إلى معنى المقام.

4- إن النحاة ولاسيما القدماء منهم لم يقفوا عند وصف البعد الشكلي لتراكيب اللغة بل تعمقوا تراكيب اللغة، وأبرزوا النحو العربي على أنه نحو المعنى لا الشكل.

5- كل ما يتعلق بالإطار الخارجي للتركيب من عناصر مفردة لها حالات إعرابية أو ما يكتب العنصر من علاقة نحوية تركيبية، كالكتاب معنى المفعولية أو الإضافية يعتمد على المعنى.

6- إن بعض النحاة المتأخرين الذين درسوا قواعد اللغة العربية حوّلوا الدراسة التركيبية إلى دراسة شكلية، وجاء بعض اللغويين المعاصرين وحكموا على النحو العربي بأنه نحو شكلي معتمدين في ذلك على ما انتهى إليه هؤلاء النحاة المتأخرون، وإذا ما أردنا أن تكون أحكامنا دقيقة فأنه لابدّ من الرجوع إلى مصادر النحو الأولى.

7- يرى عبد القاهر الجرجاني أن المعاني تأتي بتوخي معاني النحو، وهذا ردّ صريح على من يرى أن النحو العربي منعزل عن المعنى، أو أنه مجموعة من القواعد والأحكام التي جاءتنا خالية من المضمون.

8- في هذا البحث أدعو إلى إعادة قراءة الفكر النحوي العربي على أنه مجهود علمي يقوم على التفسير الذي يجمع بين الوصف المتضمن كلّ ظواهر التراكيب، والتعمق في داخل هذه التراكيب لتحديد المعنى الوظيفي لعناصرها.

الحواشي

(1) الزبيدي طبقات النحويين واللغويين ص143.

(2) المحال هو ما لا يصح له معنى، ولا يجوز أن تقول فيه صدق ولا كذب، لأنه ليس له معنى.

(3) سيبويه 25/1.

(4) سيبويه 399/1.

(5) سيبويه 149/1.

(6) 181.

(7) سيبويه 395/1.

(8) حسن عون، تطور الدرس النحوي 44.

(9) أبو عبيدة – مجاز القرآن 148/2.

(10) الأنبياء 37.

(11) أبو عيدة – مجار القرآن 65/3.

(12) القصص 76.

(13) أبو عبيدة – مجاز القرآن 65/2.

(14) آل عمران 178.

(15) آل عمران178.

(16) الكشاف 482/1.

(17) أبو عبيدة – مجاز القرآن 8/1.

(18) أبو عبيدة – مجاز القرأن 8/1.

(19) الجرجاني – عبد القاهر – دلائل الإعجاز 44.

(20) الجرجاني – عبد القاهر – دلائل الإعجاز 45.

(21) الجرجاني – عبد القاهر – دلائل الإعجاز 63.

(22) الجرجاني – عبد القاهر – دلائل الإعجاز 280-281.

(23) الجرجاني – عبد القاهر – دلائل الإعجاز 282.

(24) الجرجاني – عبد القاهر – دلائل الإعجاز 282.

(25) الجرجاني – عبد القاهر – دلائل الإعجاز 74.

(26) الجرجاني – عبد القاهر – دلائل الإعجاز 75.

(27) الجرجاني – عبد القاهر – دلائل الإعجاز 258.

(28) الجرجاني – عبد القاهر – دلائل الإعجاز 272.

(29) تمام حسان، اللغة مبناها ومعناها ص28،29.

(30) ابن هشام، مغني اللبيب 684.

(31) النساء 12.

(32) ابن هشام، مغني اللبيب 674.

(33) ابن هشام، مغني اللبيب 685.

(34) هو 11.

(35) ابن هشام، مغني اللبيب 687.

(36) البقرة 282.

(37) ابن هشام، مغني اللبيب 687.

(38) آل عمران 3.

(39) ابن هشام، مغني اللبيب 694.

(40) أبو حيان، البحر المحيط 11/3.

(41) ابن يعيش، شرح المفصل 67/2.

(42) الرضي، شرح الكافية 87/1.

(43) سيبويه 285/1.

(44) ابن هشام، مغني اللبيب 791.

(45) ابن هشام، مغني اللبيب 792.

(46) ابن هشام، مغني اللبيب 698.

(47) 701.

(48) ابن جني، الخصائص 279/1.

(49) ابن جني، الخصائص 283/1.

(50) ابن جني، الخصائص 283/1-24.

(51) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو 1.

(52) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو المقدمة هـ.و.

(53) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو 45.

(54) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو 44.

(55) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو المقدمة و.ز.

(56) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو 78.

(57) شرح الكافية 17/1، شرح المفصل 72/1.

(58) سيبويه 80/2-81.

(59) إحياء النحو 78.

(60) سيبويه 13/1.

(61) محمود عبد السلام، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة 107.

REFERENCES المراجع

[1]- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. القاهرة 1937.

[2]- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973.

[3]- ابن جني: أبو الفتح عثمان ت 392هـ. الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الجزء الأول 1952 مطبعة دار الكتب المصرية.

[4]- حسن عون: تطور الدرس النحوي، معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة 1970.

[5]- الرضي، محمد بن الحسن، شرح الكافية، حيدر اباد.

[6]- أبو حيان: أثير الدين، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي ت 745هـ. البحر المحيط، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة 1328هـ.

[7]- الزبيدي – طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل، دار المعارف 1973.

[8]- الزمخشري: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر ت 538هـ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، بدون تاريخ.

[9]- سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبرت 180هـ. الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة 1988.

[10]- عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، الانجلو المصرية 1957.

[11]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، شرح وتعليق الدكتور محمد رضوان الداية والدكتور فايز الداية، دار قتيبة بدمشق 1983.

[12]- أبو عبيدة – مجاز القرآن – الخانجي 1954.

[13]- الفراء: أبو زكريا يحي بن زياد ت 207هـ معاني القرآن، الجزء الأول تحقيق محمد على النجار، الدار المصرية للتأليف 1966.

[14]- محمود عبد السلام شرف الدين – الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة – دار مرجان – القاهرة 1984.

[15]- ابن هشام: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، مغني اللبيب ت 761هـ تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله دار التفكير ط3، 1973.

[16]- ابن يعيش: موفق الدين يعيش بن علي النحوي ت 643هـ. شرح المفصل، عنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية بمصر.